

قال اول نحو مات الناس حق الانبياء والناس حتى الحماو
قاله في العتيق والشروط الثلاثة موجودة في هذا الحديث فقوله رقية
ظاهر منصوب والفرج جز ما قبله وقوله فرجه جز ما قبله وهو
غاية لما قبلها وحصل الفرغ بالذكرة لانه محل الكبراء بعد الشرك والذمة
سبق في اوائل العتيق **باب حكم عتيق المدبر ولم**
الولد والمكاتب في الكفارة وحكم عتيق ولدا الزنا وقال طاووس
هو ابن كيسان **بخبرنا المدبر والولد** وهذا وصله ابن ابي شيبة
من طريقه بل يظن بجزي عتيق المدبر في الكفارة والولد في الظاهر ان
وقال مالك لا يجزي في الكفارة مدبر ولا امر ولا معلق عتقه لانه
ثبت لهم عتق حرة لا سبيل الى رفعها والواجب في الكفارة تحرير
رقية وهو قول الكوفيين وقال الشافعي يجزي عتيق المدبر
وعند البيهقي بسند صحيح عن الزهري اجزى ابو الحسن مولى
عبد الله بن الحارث وكان من اهل العلم والصلاح اذ سمع امارة تقول
لعبد الله بن نوفل لتستفتيه في غلام لعابن ربيعة بعتقه في رقية
كانت عليها فقال لا اراه يجزئك سمعت عمر يقول لا تجزى على تملكين
في سبيل الله اجبت الى من ان عتيق ابن ربيعة لكن في الموطاع ان
هو مرة انه اجب عتيق ولدا الزنا وعن ابن عمر ان عتيق ابن زنا وقال
الجمهور يجزي عتقه وكبره على قرابته كما سوا ابن عمر بن العاص
اخرجه ابن ابي شيبة عنهم باسناد جيد كنيته **وبه قال حدثنا**
ابو النعمان محمد بن الفضل السدوسي قال **اخبرنا احمد بن**
زيد اي ابن درهم **عن عمر** وبفتح العين ابن دينار **عن جابر** اي ابن عبد
الانصاري **ان رجلا من الانصار** هو ابو مذكور **ذبح مولا له اسمه**
يعقوب اي علق عتقه بموته **ولم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي**

سليخ

صلى الله

صلى الله عليه وسلم **فقال من يشترى مولا مشركه نجس بن النجاس**
بضم النون وفتح العين المهملة والنجاس بفتح النون والنجاس المهملة المشددة
شأن ما يورثه قال عمر بن دينار وكان يبيعه على امره ولم يحكم
ولا يته على الرقبة والنظر في مصالحهم **فسمعت جابرا بن عبد الله**
الانصاري يقول كان المدبر **عبد ابي نهبيا** بكسر النون وسكون الواو حرة
نسبية الى قبط مصر مات عام اول بفتح اللام على البناء وهو من اضافة
الموصوف لصفته وله نظاير والبصريون يقدرونه عام الزمان الاول
او نحوه ووجه المطابقة قال الكرماني لا اذا جاز بيع المدبر جاز اعتاقه
وقاس الباقي عليه والحديث اخرجه ايضا في الاكراه وسبق في البيع عتيق
واخرجه مسلم في الايمان والندوة **هذا باب**
اذا عتق عبد بينه وبين اخرى في الكفارة وهذا الباب
وترجمته ثبت في رواية ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
ويحتمل انه لم يجد حديثا في الباب على شرطه او غير ذلك وحكم الباب
انما اذا عتق عبدا بينه وبين اخرى عن الكفارة فان مؤخر الاجزاء ومن
لشركه حصته خلاف ما ذكره كان مصرا وهو قول ابي يوسف ومحمد الشافعي
وقال ابو حنيفة لا يجوز مطلقا ومباح المسألة في كتب الفقه
نلتراجع هذا **باب** بالمتولين يذكر فيه **اذا عتق**
شخص في الكفارة رقيقا من يكون ولاؤه بفتح الواو والمد وهو في الشرح
عصوبة سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية **وبه قال حدثنا**
سليمان بن حرب الواسطي قال **حدثنا شعبة بن الحجاج عن الحكم**
ابن عتبة بضم العين مصفرا **عن ابراهيم النخعي عن الاسود**
ابن يزيد خال ابراهيم النخعي **عن عائشة** رضي الله عنها **انها رأت**
ان تشتري بخرقة بفتح الواو حرة فاشترواها الى اهلهما عليها على ما يشهد